مكتب
العمل
الدولي
جنيف

8

سياسات التشغيل الوطنية:
دليل لمنظمات العمال

بعض المصطلحات الأساسية ومعانيها

بعض المصطلحات الأساسية ومعانيها

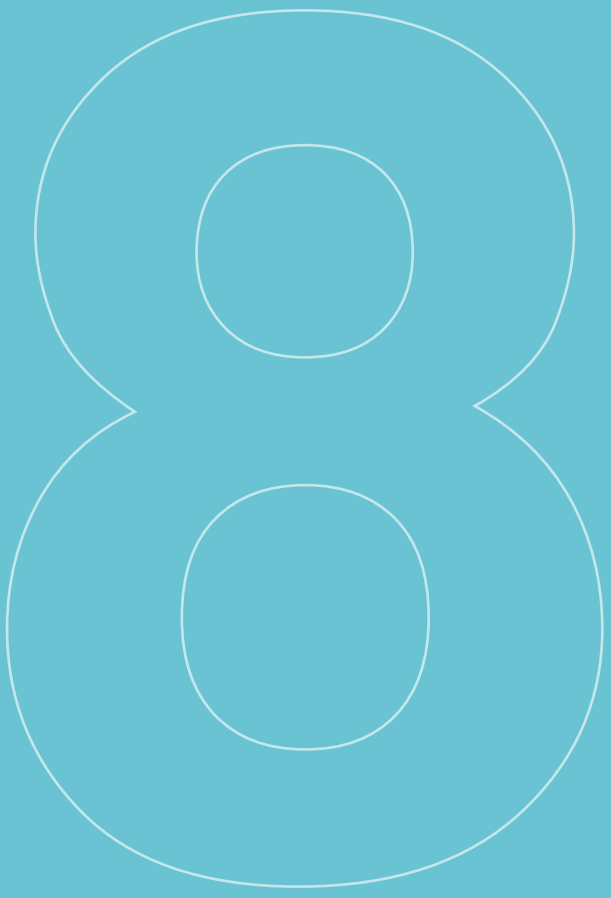

حقوق النشر محفوظة لمنظمة العمل الدولية، *2015*

الطبعة الأولى ، *2015*

تتمتع منشورات منظمة العمل الدولية بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم ٢ المرفق بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف، على أنه يجوز نقل مقاطع قصيرة منها دون إذن، شريطة أن يشار حسب الأصول إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالنسخ أو الترجمة يجب أن يوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص) ، في منظمة العمل الدولية في جنيف على العنوان التالي:

ILO Publications (Rights and Permissions), International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland.

والمكتب يرحب دائما بهذه الطلبات.

يجوز للمكتبات والمؤسسات وغيرها من الجهات المستخدمة المسجلة لدى منظمات حقوق الاستنساخ أن تستنسخ هذه الوثيقة وفقًا للتراخيص الممنوحة لها لهذا الغرض. زوروا موقع *www.ifrro.org* للاطلاع على أسماء منظمات حقوق الاستنساخ في بلدكم.

سياسات التشغيل الوطنية (النسخة العربية): دليل لمنظمات العمال مكتب العمل الدولي. جنيف. منظمة العمل الدولية، *2015*

ISBN: 9789226293434;

ISBN: 9789226293441 (نشر الكتروني pdf)

مكتب العمل الدولي

سياسة التشغيل/دور منظمات العمال/تعزيز التشغيل/خطة العمل/جمع البيانات/قوة العمل/الاقتصاد غير المنظم/سوق العمل

13.01.3

ILO Cataloguing in Publication Data

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم ، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

مسؤولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعا هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم ، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب منظمة العمل الدولية على الآراء الواردة فيها.

الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

يمكن الحصول على منشورات منظمة العمل الدولية ومنتجاتها عن طريق المكتبات الكبرى أو

المكاتب المحلية للمنظمة الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:

ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland.

ويمكن الحصول مجاناً على بيان مصور أو قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه، أو بالبريد الالكتروني: *pubvente@ilo.org*

زوروا موقعنا *www.ilo.org/publns*

This publication was produced by the Document and Publications Production, Printing and Distribution Branch (PRODOC) of the ILO. Graphic and typographic design, manuscript preparation, copy editing, layout and composition, proofreading, printing, electronic publishing and distribution. PRODOC endeavours to use paper sourced from forests managed in an environmentally sustainable and socially responsible manner. Code: CMD - STA

A-Z

سياسات سوق العمل النشطة: سياسات سوق العمل التي تركز على تحفيز التشغيل وخلق الوظائف مثلاً من خلال خطط العمل العام، وإعانات التعيين، والتدريب وإعادة التدريب المهني، وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل للحساب الشخصي.

الروابط الخلفية والأمامية: الطرق التي بها يفيد أحد قطاعات الاقتصاد قطاعاً آخر. فمثلاً، هناك روابط للإفادة والاستفادة بين القطاعات في أحد الاقتصادات، حيث تكون السلع المنتَجة في أحد القطاعات مكونات لإنتاج السلع في قطاع آخر.

المفاوضة الجماعية: المفاوضات الحرة والطوعية لتنظيم العلاقات بين أصحاب العمل والعاملين. وتحدد المفاوضة الجماعية ظروف العمل وشروط التشغيل. وقد يتفاوض أصحاب العمل بشكل منفرد أو في مجموعات، كما قد تتفاوض منظمة أو أكثر من منظمات العمال. ويمكن أن تحدث المفاوضة في وحدة داخل مؤسسة أو على مستوى المؤسسة أو على المستوى القطاعي او الاقليمي او الوطني.

أفراد الأسرة العاملون المساهمون العاملون من أفراد الأسرة أو الذين يعيشون مع شخص ما يعمل لحسابه الخاص ويساعدونه في العمل، وأحياناً يكون ذلك بدون أجر. والأمثلة على ذلك قد تكون نشاط أسري صغير أو مزرعة أسرية صغيرة.

سياسة معاكسة للدورات الاقتصادية: هي سياسة اقتصاد كلي تحفز من خلالها الحكومة الإنفاق خلال فترات الانتكاسات وتبني بفضلها «فسحة مالية» خلال فترات الطفرات والفترات الطبيعية من النمو الاقتصادي.

العمل اللائق: العمل المثمر ذو المردود الكافي الذي تُحمى فيه الحقوق في ظل حماية اجتماعية ملائمة. ويعني أيضاً العمل الكافي، من منظور أنه ينبغي للجميع التمتع بإمكانية الوصول لفرص تمكنهم من تأمين الدخل.

العمال المثبطة عزيمتهم الأفراد الذين يريدون العمل، ولكنهم لا يسعون للعمل لأنهم لا يعتقدون أن هناك وظيفة مناسبة لهم متوافرة. وفي ضوء المعايير الإحصائية الدولية في الوقت الراهن، يُحتسب العاملون المثبطة عزيمتهم على أنهم غير نشطين اقتصادياً ويوجدون خارج القوة العاملة. ولا يظهرون في إحصاءات التشغيل.

القابلية للتشغيل: مصطلح يرتبط بالكفاءات والمؤهلات التي يحملها الفرد، وتعزز قدرته على الاستفادة من فرص التعليم والتدريب المتاحة من أجل الحصول على العمل اللائق

عوامل مضاعفة التشغيل والدخل: مؤشرات لعدد الوظائف والإيرادات التي سيتم خلقها نتيجة لتغير في قطاع معين.

تشخيص التشغيل: بيان قائم على البحوث يحدد الفرص والقيود التي تعوق خلق العمل اللائق في الاقتصاد وسوق العمل.

مرونة التشغيل: مقياس عددي للنحو الذي يتغير فيه النمو في التشغيل مع النمو في الناتج. وتُعرَّف مرونة التشغيل على أنها نقطة تغيير متوسط النسبة المئوية لمجموعة سكانية معينة عند وجود تغير نسبته ١٪ في الناتج على مدار فترة مختارة. ومعرفة مرونة التشغيل في قطاع ما يسمح للمحللين بحساب حجم أو عدد الوظائف التي يمكن خلقها من خلال تطوير هذا القطاع.

تشريعات حماية العمل: عُرف من أعراف سوق العمل يهدف زيادة الأمن الوظيفي. فكل بلد تقريباً لديه قيد التنفيذ تشريع أساسي واحد على الأقل لحماية التشغيل. ومن الأمثلة المعروفة لتلك التشريعات القواعد والقيود المنظمة للتعيين والفصل من العمل.

هدف التشغيل: التزام سياسي واضح على أعلى مستوى بتحقيق نتيجة في ما يتعلق بالتشغيل خلال فترة زمنية محددة. وعادة، تقع الفترة الزمنية المحددة لبلوغ هدف التشغيل ضمن إحدى الدورات السياسية، مثل دورة الانتخابات.

نسبة التشغيل مقابل عدد السكان: مقياس أساسي لفهم الطلب الإجمالي على العمل في أحد الاقتصادات إذ يوفر المعلومات حول قدرة هذا الاقتصاد على خلق فرص العمل. ويُعرَّف على أنه نسبة الأشخاص العاملين من اجمالي عدد السكان في سن العمل.

بوابة سياسات التشغيل EmPol Gateway: قاعدة بيانات خاصة بمنظمة العمل الدولية توفر معلومات حول سياسات التشغيل في العالم.

نظام سعر الصرف: الطريقة التي تدير بها الدولة عملتها في ما يتعلق بالعملات الأخرى وسوق الصرف الأجنبي. وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة النقدية، اذ يتأثر كلاهما بالعديد من العوامل المشتركة.

السياسة المالية: المقاييس التي تستعين بها الحكومة للتأثير في الاقتصاد. والعوامل الرئيسية للسياسة المالية هي الإنفاق الحكومي (النفقات)، الضرائب (الإيرادات) والاقتراض. فالتغير في الضرائب وفي الإنفاق الحكومي يمكنه أن يؤثر على النشاط الاقتصادي وتوزيع الدخل.

الفجوة بين الجندرين: يشير مصطلح الفجوة بين الجندرين في سياق الحديث عن عدم المساواة الاقتصادية، إلى الاختلافات في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والأجور بين المرأة والرجل. وهناك جدل دائر حول كم من هذه اللامساواة ناجم عن الاختلافات بين الجندرين أو الاختيارات المرتبطة بنمط الحياة أو التمييز

الوظائف الخضراء والاقتصادالأخضر: التشغيل الذي يفيد الاقتصاد ويساهم في الوقت عينه بشكل كبير في الحفاظ على جودة البيئة أو استعادتها. والوظائف الخضراء هي وظائف لائقة تقلل من استهلاك الطاقة والمواد الخام وتحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وتعمل على تقليل النفايات والتلوث، وحماية النظم الايكولوجية واستعادتها.

الناتج المحلي الإجمالي: الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس الرئيسي للناتج الاقتصادي الوطني لبلد ما. وهو يشير الى القيمة الإجمالية لكافة السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: مقياس إجمالي الناتج لأحد البلدان الذي يحتسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في هذا البلد.

المؤشر: قيمة إحصائية (مثل مستوى التشغيل) تشير إلى الحالة الصحية للاقتصاد أو لحال التشغيل. وتلك المؤشرات تمكننا من تحليل الأداء الاقتصادي والتنبؤ بالأداء في المستقبل. ومن هذه المؤشرات: معدل البطالة، ومؤشر الأسعار للمستهلكين، والناتج المحلي الإجمالي.

التضخم والانكماش: الزيادة في الأسعار عبر الاقتصاد بأكمله تسمى تضخماً، بينما انخفاض الأسعار يعني الانكماش. ويستعين الاقتصاديون بمؤشرات الأسعار لقياس هذه التغيرات. والتضخم يحدث عندما ينمو الاقتصاد نمواً سريعاً، أما التدهور الاقتصادي فيؤدي إلى الانكماش.

استهداف التضخم: سياسة نقدية يحاول فيها البنك المركزي الحفاظ على مستوى التضخم في حدود نطاق مستهدف معلن - وعادة يكون ذلك بتعديل أسعار الفائدة. وتقول النظريات أن التضخم هو دلالة على زيادة كمية الأموال المتداولة، ولذلك فتعديل أسعار الصرف سوف يزيد أو ينقص هذه الكمية، مما يؤدي الى التضخم.

الاقتصاد غير المنظم: كافة الأنشطة التي لا تشملها الترتيبات الرسمية بتغطية كاملة أو تغطية غير كافية، سواء قانوناً أم ممارسةً، ومن هذه الترتيبات الحماية بقانون العمل، والأجور والمنافع الرسمية، ودفع الضرائب. ويشير المصطلح أيضاً إلى طبيعة وحدة الإنتاج، مثل المؤسسات غير المنظمة أو العمل المنزلي، حيث يحدث النشاط الاقتصادي من دون رقابة رسمية كنشاط نظامي.

العمل غير المنظم: العمل الذي يفتقر إلى أوجه الحماية الاجتماعية والقانونية ومنافع التشغيل. وهذه الوظائف قد توجد في القطاع المنظم أو القطاع غير المنظم أو الأعمال المنزلية.

القطاع غير المنظم: يتألف القطاع غير المنظم من المؤسسات غير المسجلة أو الصغيرة أو غير الاعتبارية أو الخاصة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات للسوق، وإن كانت مشاركة جزئية على أقل تقدير. وتكون المؤسسة غير مسجلة عندما لا تُسجل بموجب قوانين وطنية، مثل قوانين التجارة، وقوانين الضرائب والضمان الاجتماعي، والقوانين التنظيمية للاتحادات المهنية. وتعتبر المؤسسة صغيرة عندما يقل عدد الموظفين الدائمين فيها عن عدد معين (مثلاً، خمسة موظفين). ويتحدد هذا العدد وفقاً للسياق الوطني. وتكون المؤسسة غير اعتبارية إذا لم تكن كياناً قانونياً تم تأسيسه بشكل مستقل عن مالكيه. وذلك يعني في العادة عدم الإمساك بمجموعة كاملة من الحسابات. اما عند إنتاج الأفراد للسلع أو الخدمات فقط لاستهلاكهم الشخصي المنزلي، مثل تحضير الأغذية ورعاية الأطفال، فلا يعد ذلك من أنشطة القطاع غير المنظم.

أعراف العمل «القواعد والممارسات والسياسات - سواء كانت رسمية أم غير رسمية، كتابية أم غير كتابية - التي تؤثر كلها على كيفية سريان سوق العمل. وهذه الأعراف تكون واضحة وطويلة الأمد مثل قوانين العمل التي أصبحنا نعتبرها بمثابة حقوق شاملة، ولكنها أيضاً تضم ضمن نطاقها الممارسات غير الرسمية التي تعكس آراء المجتمع، والسياسات قصيرة الأجل التي تتلاشى وتعاود الظهور وفقاً لحالة السياسات».
(Berg, J. and Kucera, D. 2008. In defence of labour market institutions: Cultivating justice in the developing world (Geneva and London, ILO and Palgrave Macmillan), p. 11).

إنتاجية العمل: تمثل الحجم الكلي للناتج (تُقاس من حيث الناتج المحلي الإجمالي) المحققة لكل وحدة عمل (تُقاس من حيث الأشخاص العاملين).

البطالة طويلة الأجل: تُعرَّف عادة على أنها البطالة المستمرة على مدار 12 شهراً أو أكثر.

عمالة منخفضة الأجر: يُعرَّف معدل العمالة منخفضة الأجر على أنه عدد العاملين مقابل أجر الذي يقل إجمالي أجور الساعة الخاصة بهم في كافة الوظائف عن ثلثي متوسط أجر الساعة في البلد.

الاقتصاد الكلي: أحد فروع الاقتصاد المختص بدراسة الجوانب العامة وطريقة عمل أحد الاقتصادات الوطنية أو الإقليمية أو العالمية. وتُستخدَم نماذج وتوقعات الاقتصاد الكلي من جانب الحكومات لإعداد السياسات الاقتصادية وتقييمها، ومن جانب الشركات الكبرى لصياغة استراتيجيات العمل.

نظرية الاقتصاد الكلي: دراسة الاقتصاد ككل. وهي تختص بالعوامل الاقتصادية كبيرة الحجم أو العامة، مثل أسعار الفائدة والإنتاجية الوطنية.

سياسة الاقتصاد الكلي: سياسة حكومية تستهدف الاقتصاد ككل من أجل تعزيز الأهداف الشاملة مثل العمالة الكاملة، واستقرار الأسعار، والنمو الاقتصادي. والأدوات الرئيسية في سياسة الاقتصاد الكلي هي التغييرات في سعر الصرف وكمية النقد المتداولة، وهي ما تُعرف بالسياسة النقدية، والتغييرات في الضرائب والإنفاق العام، وهي ما تعرف بالسياسة المالية.

السياسة النقدية: إجراء تستخدمه السلطة النقدية لبلد ما، مثل البنك المركزي، للسيطرة على كمية النقد المتداولة. وهو ما يتم عادة باستهداف سعر صرف معين من أجل تعزيز النمو والاستقرار الاقتصاديين. وتتضمن أهدف السياسة النقدية عادة استقرار الأسعار وانخفاض البطالة.

تأثير عوامل المضاعفة: انظر عوامل مضاعفة التشغيل والدخل.

اطار التنمية الوطنية: سياسة البلد واستراتيجيتها اللتان تحددان أولوياتها للتنمية على مدار فترة زمنية.

سياسة التشغيل الوطنية: رؤية وخطة عملية شاملة لتحقيق أهداف التشغيل الخاصة ببلد ما، حيث تخلق إطاراً يتضمن ويربط كافة أصحاب المصلحة - الحكومة، والمؤسسات المالية الدولية، والصناعة، والشركاء الاجتماعيين مثل نقابات العمال ومجموعات المجتمع المدني.

الغاية: بيان موجز وواضح ومحدد يصف ما سوف تحققه السياسة. والغايات عبارة عن إنجازات واسعة النطاق ورسمية وطويلة الأجل وقائمة على حل المشاكل.

الناتج: بيان ملموس حول **التأثير المنشود** في إحدى السياسات. والناتج يصف قابلاً للقياس متوقع حدوثه خلال إطار زمني محدد. ويرتبط الناتج دائماً بغاية.

المخرج: يعني المخرج، في سياق التخطيط للإجراءات، النتائج المباشرة للإجراءات المتخذة لإدراك نواتج السياسة.

العمال لحسابهم الشخصي: العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص من دون ترتيب عمل رسمي وبدون موظفين باستثناء أفراد الأسرة الذين يساهمون في العمل بدون الحصول على أجر.

السياسة: مجموعة من القرارات المرتبطة المتخذة من جانب سلطة عامة لتحقيق غاية مختارة.

اتساق السياسات: السياسات التي تتكامل وتتآزر مع بعضها البعض لتحقيق غاية معينة. ومنظمة العمل الدولية تشجع هذا الاتساق في السياسات. فمثلاً، مبادرة اتساق السياسات المتعلقة بالنمو والتشغيل والعمل اللائق الخاصة بالمنظمة تساعد البلدان على صياغة وإقرار مجموعة إجراءات خاصة بالسياسات تدعم الاتساق بين غايات النمو الاقتصادي وإيجاد العمل اللائق للجميع.

صياغة السياسات: عملية تحديد القضايا لرسم ملامح خطة السياسة والبحث فيها وتحليلها، وتحرير مسودة السياسة، ووصف كيفية تنفيذ السياسات ومتابعتها وتقييمها.

استراتيجية الحد من الفقر: تقييم الفقر في بلد ما من قبل حكومات البلدان ذات الدخل المنخفض من خلال عملية تشاركية تشمل أصحاب المصلحة المحليين وشركاء التنمية الخارجين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتصف استراتيجية الحد من الفقر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية والاجتماعية التي سيتبعها بلد ما على مدار عدة سنوات لتعزيز النمو والحد من الفقر، فضلاً عن احتياجات التمويل الخارجي ومصادر التمويل.

عمالة غير مستقرة: علاقة عمل تفتقر إلى أمن العمالة التي تعد أحد المبادئ الرئيسية في عقد العمل. وتتضمن العمالة غير المستقرة عقود عمل مؤقتة ومحددة المدة، والعمل بدوام جزئي قسري، والتعاقد من الباطن. ويستخدم هذا المصطلح لوصف التحول الحادث في بلدان العالم المتقدم والابتعاد عن التقليد المعتاد أو العمل الآمن بدوام كامل.

الموازنة الداعمة للعمالة: إعداد الميزانية الوطنية على نحو يعطي الأولوية لتعزيز التشغيل من خلال تحديد غايات التشغيل وأهدافه و يعني ذلك أيضاً إدماج التشغيل في عملية إعداد الميزانية الوطنية بالنظر في كافة الإيرادات الحكومية ونفقاتها من منظور التشغيل.

العمل المنتج: التشغيل الذي يدفع مقابلاً كافياً لتلبية الاحتياجات الأساسية للعمال ومن يعولوهم.

مراجعة النفقات العامة: دراسة لتحليل الإنفاق الحكومي.

الحوار الاجتماعي: كافة أنواع المفاوضة والتشاور وتبادل المعلومات بين ممثلي الحكومة وأصحاب العمل والعمال بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية. ويختلف تعريف ومفهوم الحوار الاجتماعي من بلد لآخر ومن إقليم لآخر وهو لا يزال قيد التطوير.

النموذج الأوروبي الاجتماعي: يشجع هذا النموذج النمو الاقتصادي المستدام ومستويات المعيشة وظروف العمل المرتفعة. وإحدى الغايات الكبرى لابد أن تتمثل في إيجاد مجتمع أكثر مساواة: إنهاء الفقر، وأجور الفقر، وضمان حقوق الإنسان الأساسية، والخدمات الأساسية، والدخل الذي يمكّن كل فرد من العيش بكرامة. ويتضمن النموذج الالتزام بالعمالة الكاملة، وأوجه الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين، والإدماج الاجتماعي والديمقراطية.

الحماية الاجتماعية: الحماية الاجتماعية هو نظام المنافع الممنوحة للأفراد في أحد البلدان عندما يكونون فقراء أو مرضى أو معوقين أو عاطلين عن العمل أو كبار سن أو شباب أو يعولهم آخرون. ويمكن لنظام الضمان الاجتماعي التابع للدولة أن يقدم المنافع من خلال التأمين الخاص أو من خلال المدخرات الشخصية أو مختلف التقاليد الاجتماعية ومنظمات الإغاثة أو من خلال مزيج من هذه المصادر المذكورة.

أرضيات الحماية الاجتماعية: مجموعات محددة على الصعيد الوطني من الضمانات الأساسية للضمان الاجتماعي التي تهدف إلى منع الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي أو التخفيف من وطأتها. يجب أن تكفل هذه الضمانات على الأقل أنه، على مدى دورة الحياة، يتمتع المحتاجون بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية وتأمين الدخل الأساسي. وينبغي أن يكون لديهم أربعة ضمانات في إطار الضمان الاجتماعي التالية:

- الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك رعاية الأمومة
- تأمين الدخل الأساسي للأطفال، بتوفير فرص الحصول على التغذية، والتعليم، والرعاية، وأي سلع وخدمات ضرورية أخرى
- تأمين الدخل الأساسي للأفراد الذين لا يستطيعون كسب دخل كاف بسبب المرض والبطالة والأمومة والإعاقة
- تأمين الدخل الأساسي لكبار السن.

التغيير الهيكلي: تحوُّل طويل الأجل في بنية أحد الاقتصادات من أنشطة ذات إنتاجية منخفضة إلى أنشطة ذات إنتاجية أعلى عبر طيف واسع من القطاعات الاقتصادية. فقد يتحول اقتصاد كفاف، مثلاً، إلى اقتصاد تصنيع.

اقتصاد جانب العرض: نظرية اقتصادية برزت على الساحة في سبعينيات القرن العشرين؛ وتقول بأن تعزيز قدرة الاقتصاد على توفير المزيد من السلع هي الطريقة الأكثر فعالية لتحفيز النمو الاقتصادي. كما تهدف إلى زيادة الطلب عن طريق خفض الضرائب، والحد من اللوائح المنظمة للشركات، وتخفيض الأسعار من خلال زيادة الإنتاج.

الهدف: مستوى قابل للقياس ويُتوقع تحقيقه بحلول تاريخ معين. ويمكن متابعة تحقيق الأهداف من خلال استخدام المؤشرات.

تحرير التجارة: تخفيض الرسوم الجمركية وغيرها من التدابير التي تنظم التجارة عبر الحدود.

ثلاثي الأطراف: المشاورات التي تنطوي على ثلاثة شركاء، مثل التشاور الذي ينطوي على الحكومة ومنظمات أصحاب العمل ونقابات العمال.

العمالة الناقصة: مصطلح يصف العمال الذين يقولون، عند سؤالهم، إنهم مستعدون وقادرون على العمل أكثر مما يقومون به الآن، وفقاً لعتبة وقت العمل المحددة.

العمالة الهشة: تشير منظمة العمل الدولية إلى العمال لحسابهم الشخصي وأفراد الأسرة العاملين المساهمين على أنهم عمالة هشة. ويعد نطاق العمالة الهشة أوسع بكثير من نطاق البطالة. فمثلاً، يزيد عدد العمال ضمن العمالة الهشة ١٤ ضعفاً في جنوب وشرق آسيا عن العاطلين عن عمل. في العام 2007، 5 من بين 10 أشخاص عاملين كانوا اما عاملين لحسابهم الخاص او افراد اسرة عاملين مساهمين.

السكان في سن العمل: الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً وأكثر، برغم أن ذلك قد يختلف اختلافاً بسيطاً من بلد لآخر. والمعيار المتبع لدى منظمة العمل الدولية للحد الأدنى للسن هو 15 عاماً.

الفقراء العاملون: الأفراد العاملون غير القادرين على إخراج أنفسهم وأسرهم من دائرة الفقر سواءً لأن دخلهم منخفض للغاية أو لأنهم لا يستطيعون الحصول على عمل كافٍ، أو لكلا السببين.

ملاحظات

ادارة سياسة التشغيل
(EMPLOYMENT)

مكتب العمل الدولي
Route des Morillons 4
CH-1211 Geneva 22
سويسرا
www.ilo.org/emppolicy
emp_cepol@ilo.org

مكتب الأنشطة العمالية
(ACTRAV)

مكتب العمل الدولي
Route des Morillons 4
CH-1211 Geneva 22
سويسرا
www.ilo.org/actrav
actrav@ilo.org

ISBN 978-92-2 629344-1